

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

تطبيق الجزائر للتوصية رقم 7/9 و المتعلقة بتحسين استعمال المعلومات حول المالك الفعلي بما يسهل تحديد و تحصيل و استرجاع العائدات الإجرامية

1- فيما يخص التعديلات المدرجة في المنظومة القانونية و التنظيمية الوطنية :

- تعريف التشريع الجزائري للمستفيد الحقيقي الذي يعتبر كل شخص أو أشخاص طبيعيين يملكون أو يمارسون سيطرة فعلية في النهاية على الزبون و/أو الشخص الذي تتم العمليات نيابة عنه، كما يتضمن أيضا الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعلية نهائية على شخص معنوي.
- نص التشريع الجزائري على مفهوم واسع لتبييض الأموال،
- تقنين دقيق لشروط مزاولة النشاط التجاري الأمر الذي يسمح بالتحقق من هوية الشخص الطبيعي و الأعضاء المؤسسين أو المساهمين في الشخص المعنوي مع معرفة مكان مزاولة النشاط.
- إعتاد نظام قائم، حسب طبيعة النشاط، على التصريح أو الموافقة أو الترخيص المسبق، و القيام بالنسبة لبعض النشاطات بتحقيقات أمنية للتأكد من مدى أهلية الشخص لمزاولة النشاط.

2- فيما يخص على الاستعمال الواسع لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال:

من أهم قواعد البيانات المنظومة المعلوماتية الوطنية التي توفر المعلومات المتعلقة بالمالك الفعلي و تسهل من تحديد و تحصيل و استرجاع العائدات الإجرامية تتعلق بما يلي :

أ- قواعد بيانات السجل التجاري :

بحكم مهامه المتعلق بضبط السجل التجاري والحرص على احترام الخاضعين له للواجبات القانونية اتجاهه و التكفل بالإشهار القانوني الإجباري، فان المركز الوطني للسجل التجاري له قواعد بيانات تسمح لسلطات إنفاذ القانون و الهيئات المختصة من استغلال المعلومات المتعلقة بالمالك الفعلي و تسهيل تحديد و تحصيل و استرجاع العائدات الإجرامية. و يوفر المركز الوطني للسجل التجاري المعلومات التالية :

- النشرة الرسمية للإعلانات القانونية و الهادفة إلى إعلام الغير بمختلف التغييرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار والقواعد التجارية ؛
- الدفتر العمومي للمبيعات و/أو لرهون حيازة القواعد التجارية؛
- الدفتر العمومي لرهون حيازة الأدوات ومعدات التجهيز؛
- الدفتر العمومي للاعتماد الإيجاري (ليزينغ) المتعلق بالأصول المنقولة والقواعد التجارية والمؤسسات الحرفية ؛

- بطاقة التجار و وضعيتهم المالية (الأشخاص الطبيعية و المعنوية، تاريخ التسجيل، نوع النشاط، مكان النشاط، المسيرين، المساهمين، الحسابات المالية، التعديلات القانونية، الموثقين و المحاسبين المعتمدين).

ب - قواعد بيانات المديرية العامة للضرائب :

تتوفر المديرية العامة للضرائب على البطاقة الوطنية للحسابات البنكية و المصرفية المفتوحة على مستوى الإقليم الوطني و التي تشمل معلومات مهمة على ذات الحسابات لاسيما المتعلقة بأصحابها و مسيرها. كما أن ذات المديرية تمسك البطاقة الوطنية للترقيم الجبائي و البطاقة الوطنية لمرتكبي الغش و مرتكبي المخالفات الخطيرة.

ج- قواعد بيانات البنك المركزي :

المديرية العامة لذات البنك لها قواعد بيانات مهمة متعلقة بالنشاط البنكي من بينها مركزية عوارض الدفع و مركزية المخاطر و اللتان تسمحان بمعرفة عوارض الدفع و القروض الممنوحة لجميع الأشخاص الطبيعية و المعنوية كما تسمح بمعرفة حساباتهم البنكية و المعلومات الخاصة بهم. كما أن ذات البنك له قاعدة بيانات متعلقة بجميع التحويلات المالية من و إلى الجزائر التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون و الإعتبارية المقيمين على مستوى التراب الوطني مما يسمح بمعرفة أصحاب الحسابات و مسيرها و المستفيدين من ذات التحويلات.

د- قواعد بيانات وزارة المالية :

تتوفر وزارة المالية على عدة قواعد بيانات متعلقة بالنشاط المالي و المصرفي منها بطاقيات أملاك الدولة و مختلف المحافظات العقارية التي تسمح بتحديد أصحاب الأملاك العقارية. كما أن ذات الوزارة لها قواعد بيانات أخرى على مستوى مختلف المصالح التابعة لها كالجمارك (التجارة الخارجية و تصريجات النقل المادي العملة) و التأمينات. كما أن الوزارة مخولة بموجب القانون و التنظيم لمنح بعض الرخص فضلا عن مهامها الرقابية مما يمكنها من حيازة معلومات حول المالك الفعلي بما يسهل تحديد و تحصيل و استرجاع العائدات الإجرامية.

هـ- قواعد بيانات وزارة الداخلية و الجماعات المحلية :

تتوفر وزارة الداخلية على عدة قواعد بيانات منها بطاقيات الحالة المدنية و بطاقة ترقيم المركبات التي تسمح بتحديد الهوية الكاملة للأشخاص و تحديد أصحاب ذات الأملاك المنقولة. كما أن ذات الوزارة و بحكم مهامها المتمثلة في الترخيص و المراقبة تحوز قواعد بيانات خاصة بالجمعيات التي تنشط على المستوى الوطني و شركات الحراسة و التجهيزات الحساسة.

و- قواعد بيانات الوزارات الوصية :

مختلف الوزارات لها قواعد بيانات تتعلق بالأنشطة الاقتصادية و التجارية التي تشرف عليها و هي تحتوي معلومات تتعلق بالأموال المنقولة، بالعقارات الفلاحية، السياحية و الاقتصادية و المستفيدين منها أكانوا أشخاصا طبيعية أو معنوية بالإضافة إلى معلومات عن المزايا و الإعفاءات الممنوحة لهم من طرف السلطات العمومية في اطار سياسات تدعيم الاستثمار.

تجدر الإشارة إلى أن النظام المعلوماتي الخاص بكل إدارة و هيئة عمومية يمكن الولوج عليه إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة من طرف سلطات إنفاذ القانون و مختلف أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية و من و الهيئات الوطنية للوقاية من الفساد و تبييض الأموال و مكافحتها.

3- فيما يخص تدعيم المؤسسات و الهيئات المختصة :

بالإضافة إلى الاستعمال الواسع لتكنولوجيات الإعلام و الاتصال الذي يسمح بجمع، مركزة و استغلال مختلف المعلومات بما فيها المتعلقة بالملكية الفعلية، فان السلطات العمومية تعمل على تدعيم المؤسسات و الهيئات الوطنية المختصة بجميع الإمكانيات بما فيها العنصر البشري ذو الخبرة لغرض تمكينها من أداء المهام المنوطة بها خاصة عن طريق القيام بتحقيقات مالية موازية و إستباقية.

و قد تم خلال سنة 2020 تدعيم القضاء الجزائري المتخصص بإنشاء قطب وطني إقتصادي و مالي متخصص في المتابعة و التحقيق في الجرائم المالية و الفساد كما تم إنشاء السلطة العليا للشفافية و للوقاية من الفساد و مكافحته بصلاحيات واسعة منها التحري الإداري على الزمة المالية للموظفين العموميين إلى جانب الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية. تم أيضا خلال سنة 2021 إنشاء لجنة وطنية للخبراء تعمل تحت الإشراف المباشر للوزير الأول بغرض التنسيق بين مختلف القطاعات في مجال تحصيل و استرجاع عائدات الفساد. كما سيتم إنشاء هيئة وطنية مختصة بتسيير العائدات الإجرامية موضوع الحجز و/أو المصادرة.

من جهة أخرى، فان السلطات العمومية تسهر على رفع مستوى التعاون الوطني و الدولي لمختلف الهيئات المختصة عن طريق مذكرات تفاهم بين الهيئات الوطنية المختصة بغرض تنسيق الجهود و بجمع، مركزة و استغلال مختلف المعلومات بما فيها المتعلقة بالملكية الفعلية. و قد ساعدت هذه المذكرات في تعزيز التعاون بين الهيئات المكلفة بالرقابة و الهيئات المختصة في الوقاية من تبييض الأموال و الفساد و مكافحتها (اتفاقيات التفاهم المبرمة من خلية معالجة الاستعلام المالي، السلطة العليا للشفافية و للوقاية من الفساد و مكافحته، إدارة الجمارك و الضرائب الخ.).

كما تم تعزيز التعاون بين المؤسسات الوطنية (خلية الاستعلام المالي، دارة الضرائب، ادارة الجمارك، لجنة تنظيم عمليات البورصة و مراقبتها، وزارة العدل،...) ونظرائها في الخارج مما يسمح لها بجمع المعلومات على المستوى الدولي بطريقة مباشرة و غير مباشرة بخصوص الملكية الحقيقية و التحري في التركيبات القانونية و المالية الإجرامية التي تتم بين عدة دول.

كما عملت السلطات العمومية على الانخراط في شبكات التعاون الدولي العملياتي مما يسمح للهيئات الوطنية المختصة بجمع المعلومات على المستوى الدولي على غرار مجموعة التعاون بين خلايا الاستعلام المالي EGMONT، الشبكة العملية العالمية لسلطات انفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد "Globe Network"، في منتدى العالمي للشفافية و لتبادل المعلومات للإغراض الجبائية، جمعية الإفريقية لهيئات مكافحة الفساد "AAACA"، الشبكة العربية لتعزيز النزاهة و مكافحة الفساد، الشبكة العالمية للمنافسة "RIC"، المنظمة الدولية للجان القيم "OICV-IOSCO"، اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية "UASA"، شراكة منظمات الأسواق المالية للدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط "PMRVM"، الإتحاد العام العربي للتأمين "GAIF"، منظمة التأمينات الإفريقية "OAA"، "AFRIPOL"، "INTERPOL".